14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية
خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.
الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م
رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل
718188808 ■ 14october1968@gmail. com ايميل المؤسسة والصحيفة ■ Adv. 14october1968@gmail com ايميل الإعلانات
الخميس والجمعة 25-26 سبتمبر 2025 الموافق 3-4 ربيع الآخر 1447 هـ - العدد 17985 - السنة 57 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

اليمن.. عقد اجتماعي عادل

السفير د. محمد عبد المجيد قباطي

العقد الاجتماعي: من النص الجامد إلى الوجدان الحي

العقد الاجتماعي ليس مجرد وثيقة سياسية أو تفاهم بين نخب، بل هو المرجعية الكلية التي تتجسد في وعي المجتمع وتتحول إلى إطار جامع يحكم علاقة السلطة بالمواطنين. فهو الذي يسبق الدستور ويمنحه شرعيته، ويحدد قواعد اللعبة السياسية في ظل هوية وطنية جامعة.

في الحالة اليمنية، لم يعرف تاريخنا الحديث عقدًا اجتماعيًا صلبًا. الوحدة عام 1990 مثلاً بُنيت على اندماج سياسي سريع، دون أسس مؤسسية أو ضمانات شراكة عادلة، فانفجرت التناقضات لاحقًا. أما مخرجات الحوار الوطني فقد مثلت أقرب محاولة لبلورة صيغة عقد جامع، لكنها توقفت عند منتصف الطريق، فبقيت نصوصًا دون تطبيق، ولم تتحول إلى ممارسة يومية يعيشها الناس في مؤسساتهم وحياتهم العامة.

الحوار الوطني: لحظة تأسيسية ضاعت بين الاغتيالات والتسويات

لقد اجتمعت في الحوار الوطني قوى سياسية ومجتمعية متعددة الأطياف، وعالجت المخرجات قضايا جوهرية مثل القضية الجنوبية، والانتقال نحو الفدرالية، ومشاركة المرأة والشباب، والتوزيع العادل للسلطة والثروة. غير أن الانقلاب الحوثي–الصالحي، وما سبقه من سلسلة اغتيالات، أفشل المسار وأبقى المخرجات نصوصًا حبيسة القاعات.

حتى داخل الحوار ذاته، ظلت قضايا مفصلية عالقة دون حسم، مثل: عدد الأقاليم، طبيعة النظام السياسي، والنظام الانتخابي. كما أن إنهاء المؤتمر بصورة متعجلة حال دون إنزال الوثيقة إلى المحافظات لمناقشتها شعبيًا، وهو ما أفقدها القدرة على التحول إلى عقد اجتماعي راسخ.

الأدهى أن تلك القضايا بقيت سببًا رئيسيًا في إعادة إنتاج الصراع، فبدلاً من أن تكون المخرجات صمام أمان، تحولت إلى نصوص مؤجلة لم تُترجم في وعي وطني جامع.

القضية الجنوبية: بين التهميش والاعتراف بالشراكة

القضية الجنوبية تمثل المحك الأبرز لأي عقد اجتماعي جديد. فغياب المعالجة الجذرية لحقوق الجنوب كان سببًا مباشرًا لفشل العديد من المحاولات السابقة. الجنوب اليوم بحاجة إلى شراكة حقيقية تضمن له مكانة عادلة في الدولة الاتحادية، بعيدًا عن منطق الغلبة أو التهميش.

إن الاعتراف بالتجربة الجنوبية وبتضحيات أبنائه ليس ترفًا، بل شرط لقيام وبقاء الكيان الوطني الجامع نفسه. فالعقد الاجتماعي المنشود ينبغي أن يقوم على قاعدة واضحة: لا وحدة قسرية، ولا شراكة شكلية، بل صيغة اتحادية مرنة تعترف بالتنوع وتحوّل الجنوب من بؤرة أزمة إلى ركيزة قوة. هذه الصيغة هي ما يمكن أن يعيد الثقة المفقودة بين الشمال والجنوب ويفتح الطريق لبناء دولة جامعة.

المصالحة الوطنية: هل تبقى شعارًا أم تتحول إلى مسار؟

لا عقد اجتماعي ممكنًا دون مصالحة وطنية شاملة تنصف الضحايا، وتعالج جراح الحرب، وتفتح الباب لعدالة انتقالية بروح وطنية لا انتقامية. المطلوب هنا ليس مجرد إعلان سياسي، بل مسار مؤسسي طويل يقوم على الاعتراف بالتنوع، إعادة بناء الثقة، وضمان شراكة الجنوب في صيغة اتحادية عادلة.

وفي هذا السياق، يمكن لليمن أن يستفيد من تجارب دول أخرى مثل جنوب أفريقيا التي بنت مسار عدالة انتقالية عبر "لجنة الحقيقة والمصالحة"، أو رواندا التي استطاعت أن تتحول من مسرح إبادة إلى نموذج للتعايش من خلال معالجة شجاعة للماضي. هذه النماذج تؤكد أن العدالة الانتقالية ليست شعارًا، بل عملية شاقة تتطلب شجاعة الاعتراف بالأخطاء، وتعويض الضحايا، وتأسيس مؤسسات تمنع تكرار الانتهاكات.

الدستور العتيد: ثمرة العقد الاجتماعي لا بديله

الدستور القادم لا ينبغي أن يكون مجرد نصوص قانونية، بل ثمرة مباشرة لعقد اجتماعي جامع. أي أنه يأتي بعد أن يتشكل وعي وطني توافقي على أسس العدالة والمواطنة المتساوية، بحيث يحيا الدستور في وجدان الناس، لا أن يبقى حبرًا على ورق.

وذلك يتطلب إعادة النظر في مخرجات الحوار الوطني بروح مراجعة لا بروح تقديس، حتى تتحول النصوص إلى مؤسسات وممارسات حية. إن قوة الدستور تكمن في كونه مرآة لعقد اجتماعي مقبول ومشترك، لا وثيقة تفرض من فوق.

نحو ميثاق جديد للعيش المشترك: مراجعة المخرجات وبناء المستقبل

اليمن اليوم يحتاج إلى عقد اجتماعي جديد يقوم على:

1. المواطنة المتساوية: لا سلالة ولا مذهب ولا منطقة فوق أخرى.
2. الاعتراف بالتنوع واعتباره ثروة لا تهديدًا.
3. عدالة انتقالية تداوي الجراح وتمنع تكرار الانتهاكات.
4. لامركزية عادلة تتيح تقاسم السلطة والثروة وفق صيغة اتحادية تراعي خصوصيات الأقاليم.
5. مصالحة وطنية شاملة تضمن أن يكون العقد الاجتماعي أرضية جامعة لكل اليمنيين.

خاتمة:

اليمنيون، وقد أنهكتهم الحروب والانقسامات، مدعوون اليوم إلى الانتقال من مرحلة الوثائق غير المطبقة إلى عقد عيش مشترك متجسد في مؤسسات دولة اتحادية عادلة. بدونه، ستظل الدساتير نصوصًا عابرة، ومعه يمكن أن يجد اليمنيون طريقهم لعبور زمن التمزق إلى رحاب الدولة الجامعة والعيش المشترك الآمن.

مناقشة خطة الاستعداد لموسم الحج والعمرة للعام 1447هـ

عدن / سبأ :

ناقش اجتماع عقد في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة نائب وزير الأوقاف والإرشاد، أنور العمري، سير العمل في قطاع الحج والعمرة والاستعدادات الجارية لموسم الحج للعام 1447هـ، والصعوبات والتحديات التي تواجه عمل القطاع وسبل تجاوزها ومعالجتها.

واشاد نائب وزير الاوقاف والارشاد، بجهود قطاع الحج والعمرة، خلال موسم الحج الماضي على الرغم من التحديات التي واجهته.. مشددا على ضرورة الاستفادة من تجارب المواسم الماضية وتجاوز الاخطاء بما يحقق أعلى درجات التميز في المواسم القادمة.

وحث النائب العمري، مسؤولي وكوادر القطاع على بذل مزيد من الجهود لتطوير الأداء، وخدمة ضيوف الرحمن، وتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء الشعائر الدينية.

بدوره ثمن وكيل قطاع الحج والعمرة الدكتور مختار الرباش، اهتمام نائب الوزير ومتابعته لعمل القطاع في إطار سعي قيادة الوزارة لمعالجة الصعوبات والتحديات التي تعترض اداء القطاع.. مستعرضاً سير العمل والاستعدادات الجارية لموسم الحج القادم.

حضر الاجتماع وكيل القطاع المساعد عارف البركاني، ومدراء عموم الإدارات ورؤساء الأقسام في القطاع.

تنفيذي الغيضة ينفذ نزولاً ميدانيًا مشتركًا لمعالجة طفح المجاري بسوق الأسماك

الغيضة/خاص:

نفذ مدير عام مديرية الغيضة الأستاذ سالم عوض، نزولا ميدانيًا مشتركًا إلى مدخل سوق الأسماك والخضار المجاور لفندق الراحة، برفقة مكاتب الأشغال العامة وصندوق النظافة والتحسين ومؤسسة المياه والصرف الصحي، وبمشاركة ممثلين عن الأنشطة التجارية، للوقوف أمام مشكلة طفح المجاري بالمنطقة.

وأوضحت التقارير الفنية أن المشكلة تعود إلى إقدام بعض المواطنين على ربط خطوط الصرف الصحي الخاصة بهم بشكل عشوائي في الشبكة العامة غير المكتملة والمتعثرة منذ عام 2015م، مما تسبب في زيادة الضغط عليها وطفح المياه إلى الأسواق والمناطق المنخفضة.

وأشار المدير العام إلى أن فرق التفتيش فتحت المناهل وحددت مواقع الاعتداءات، مؤكداً أنه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق كل من يثبت تورطه في الربط العشوائي لمياه الصرف الصحي، لما يمثله من مخاطر صحية وبيئية مباشرة، مشددا على أن النزول الميداني سيستمر بشكل يومي حتى التوصل إلى معالجات جذرية وإنهاء هذه الظاهرة التي تسيء للمظهر العام للمدينة وتضر بصحة الأهالي.

ورشة بطور الباحة تناقش تدخلات مخاطر ندرة المياه

لحج/عادل محمد:

ناقشت مديرية طور الباحة في ورشة عمل، تفعيل خطط العمل التي يقودها المجتمع المحلي للاستجابة للمخاطر المتعلقة بندرة المياه. وتنفذ الورشة منظمة العمل لمكافحة الجوع في العاصمة عدن بتمويل من مركز الأزمات والدعم بالتعاون مع الهيئة العامة للموارد المائية.

وشارك في الورشة امين عام المجلس المحلي محمد الجعللي ورئيس لجنة الخدمات منير مجيد ورئيس الشؤون الاجتماعية محمد المنظمة ومدير أمن طور الباحة المقدم منصور صالح، والتعاون الدولي عادل الشتاء ومدير مكتب الشؤون الاجتماعية جميل الشوهة ومدير المياه شعلان والاعلام عاصم قايد.

وأوضح مدير عام طور الباحة عفيف، أن الورشة التخصصية التي ناقشت ندرة المياه حضرها ممثلو المنظمة ومدير الهيئة العامة لمياه الريف انور مرفدي وممثلو وزارة المياه، منوها أن الورشة كرست لمناقشة القضايا المتصلة بمجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتغيرات المناخية، كما تناولت التدخلات القادمة بمجالات المياه في المديرية.

كما ناقشت مخرجات عملية المسح التي نفذتها فرق المسح الميداني بالمديرية المتعلقة بندرة المياه والمتغيرات المناخية في يوليو الماضي، بالإضافة الى استنتاج عدد من التوصيات التي قدمتها السلطة المحلية بالمديرية، وسلطت الضوء على الخارطة الجيولوجية للمديرية وتحديد مسار تواجد منسوب المياه الجوفية وأماكن نضوبها .

توزيع المستلزمات التعليمية للأطفال النازحين بلحج

لحج/ خاص:

وزع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عبر منظمة ديفرستي بمحافظة لحج، المستلزمات التعليمية للطلاب والطالبات، ضمن مشروع تحسين البيئة التعليمية للأطفال النازحين والمجتمع المضيف، الذي يستهدف أربع محافظات يمنية «أبين، والضالع، ولحج، وتعز».

ويشمل التوزيع تزويد ألف و589 طالبًا وطالبة بالزي المدرسي والحقيبة المدرسية وحقيبة النظافة الشخصية، وذلك بهدف تحسين البيئة التعليمية ودعم استمرارية التعليم للأطفال النازحين والمجتمع المضيف.

وأوضح مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة لحج فهمي بجاش، أن توفير المستلزمات التعليمية يسهم في تعزيز العملية التعليمية ودعم الطلاب والطالبات، خصوصًا أبناء الأسر النازحة، من خلال تخفيف الأعباء المادية عنهم وضمان استمرارهم في الدراسة.

يأتي هذا النشاط ضمن مكونات المشروع التي تشمل أيضًا تجهيز المدارس بالسبورات، وتدريب أكثر من 600 معلم على أساليب التعليم النشط والمسرّع، إضافة إلى تنفيذ حملات توعوية بأهمية التعليم، لا سيما للفتيات وذوي الإعاقة، ليصل إجمالي المستفيدين من المشروع في المحافظات الأربع المستهدفة إلى 13 ألفا و509 طلاب وطالبات.

يوميات

عابر سبيل

يكتبها / د. أحمد سنان

يجري الحديث مرارا عن دور البنك المركزي في رسم السياسة النقدية وتنفيذها. كان الانهيار المتسارع للعملة الوطنية هو مبعثها غالبا، وكانت التداعيات المحتملة على حياة الناس هاجسا مقلقا لي ولغيري من الناس الذين لا يتمتعون بالحماية الخضراء والزرقاء وغيرها من العملات التي تذهب بالألباب.

أخيرا حقق البنك المركزي انفراجة، بل نقول منجزا طيبا وفتح كوة صغيرة للأمل بتعاف كامل للعملة الوطنية، قد لا تعيد الريال إلى فترة شبابه وعنفوانه ولكنها ربما ستجعله بصحة جيدة تشعر الناس ببعض الأمان المرتجى.

ما حدث كان ينبغي أن يحشد القوم لدعم البنك وتشجيعه على الصمود واتخاذ الإجراءات المرنة والحازمة في آن، وليشعر أنه ليس وحيداً في هذه الجبهة الخطيرة. ولكن بدلا من ذلك انبرى الكثيرون للتقليل من شأن ذلك التعافي وأخذ يبحث عمن كان السبب في ذلك التعافي، وأن البنك قد أهدر كثيرا من العملة الصعبة ومن إجراءات سحب التراخيص ولم تفض إلى النتيجة التي حصل عليها مؤخرا.

مع أنه لا يتم عادة البحث عن أسباب النجاح في أي مجال، لأن النجاح والإنجاز في كل مكان يظهر له ألف أب وألف أم ويتباهى به الكل، بل وكل يحاول أن ينسبه لنفسه حتى دون وجه حق، ونستطيع أن ندلل على ذلك بأمثلة. حتى الذي يقوم بطبع الأمر الإداري يعتقد أنه هو بالذات صاحب الفضل، ولولاه لما كان، وحتى لو واحد كان (جازع بالزغط) و (دحش) ذلك الطباع لنسب لنفسه ذلك، لأنه لولا تلك (الدحشة) (ما كانش) الطباع ركز على عمله. وهكذا دواليك لو ظللنا نعدد كل آباء النجاح ونستثني بطبيعة الحال الأب الحقيقي.

لم تقف المسألة عند هذا الحد، فقد ظهر في مجتمع السوشيال ميديا ليس فقط من يشكك بالبنك وإدارته، بل وذلك الفريق الذي يتبنى كل سرديات البنك بالحق والباطل. غالبيتنا يتمنى من كل أعماقه أن ينجح البنك وحتى يحلم لو أن بنكنا يبز كل بنوك العالم، لكننا أيضا نريد من هذا البنك أن يكون شفافا حيال السياسة النقدية وطبيعة الإيرادات وتحصيلها، والجهات التي تعرقل التحصيل وتعرقل إنفاذ القانون المالي، وكشف المضاربين بالعملة، ذلك سيمثل رصيدا للثقة ليس بقدرات البنك المركزي فحسب بل وبالنظام والعمل المصرفي ككل.

وفئة ثالثة في الميديا دأبت على ممارسة التضليل وعقد مقارنات ومقاربات غريبة لم تعملها عندما وصل الدولار إلى حافة الـ3000 ريال. بدأت هذه البدعة مع تحسن سعر الصرف. على أني لا أريد هنا القول إنها تتبع لوناً سياسياً مناوئاً للون محافظ البنك أو إدارته افتراضا من جانبي لحسن النية. على أنه تلزم الإشارة أن هذه المواقع قد عملت بصورة سلبية في استغلال التعميم الأخير البنك المركزي لتسعير الريال السعودي، والذي اتضح من بيان البنك المركزي أنه مزور، وذهبت أموال الناس إلى خزائن المضاربين بلا حق بغمضة عين.

إن فضح البنك المركزي لطبيعة التعميم المزور لا يعفيه ولا يعفي النيابة العامة من تحريك قضية مستعجلة للتحقيق في الواقعة لتحديد المسؤوليات والتبعات القانونية لها. ومن شأن هذا إن حدث أن يبرئ ساحة البنك من الاتهامات الموجهة إليه بالوقوف خلف التعميم المزور، او التستر عليه كما يذهب بعض المعلقين في محركات البحث. كما أنه سيوضح ان النيابة العامة التي نثق بها إلى أبعد الحدود تعمل بالتوازي لضبط الأمور باستقلاليتها التي حددها الدستور كسلطة قائمة بذاتها لا تنازعها بقية السلطات صلاحياتها.... وللحديث بقية.

محطات

دم افتهان.. الشرارة التي لن تطفئها رصاصة

نجيب الكمالي

"دم الشهيدة افتهان هو عنوان لتحرير تعز من العصابات والإفلات من العقاب"

رحيل الشهيدة افتهان أحمد المشهري لم يكن مجرد حادثة اغتيال عابرة، بل صرخة مدوية في وجه الفوضى، وجرس إنذار لكل من أراد أن يتعامل مع تعز كغابة تسيطر عليها العصابات ومراكز النفوذ. دمها الطاهر تجاوز حدود الأسرة والمؤسسة، ليصبح قضية رأي عام، وعنوانًا لمعركة المدينة من أجل العدالة والكرامة.

قد يرى البعض أن مقتل القاتل في مواجهة أمنية كاف لإطفاء نار الغضب الشعبي، لكن الحقيقة المؤلمة أن سقوط الجاني لا يعني اكتمال العدالة، ولا اقتلاع جذور الجريمة. فالمشكلة الأعمق تكمن في البيئة الموبوءة التي ترعى هذه العصابات، وتوفر لها الغطاء والحماية، وتمنحها شعورًا بأنها فوق القانون.

الوضع في تعز اليوم يعكس هشاشة النظام الأمني والقضائي، فاستمرار الاعتصامات وغضب المواطنين في الشوارع يُظهر أن المجتمع لم يطمئن بعد. المدن التي تُترك للفوضى تتشكل فيها شبكات موازية للسلطة، وتُستغل لتوسيع النفوذ والهيمنة، ما يجعل أي نجاح عابر في القضاء على عنصر إجرامي مجرد خطوة أولى، لا النهاية.

إن العدالة لا تختزل في رصاصة أنهت حياة قاتل، بل تُبنى بمنظومة أمنية وقضائية قوية، قادرة على منع تكرار الجرائم، وملاحقة كل من تستر أو تواطأ أو وفر الحماية للمجرمين، وصولا إلى تفكيك الشبكات التي حولت تعز إلى مرتع للفوضى.

دم الشهيدة افتهان يضعنا أمام مسؤولية تاريخية واضحة:

- تحرير تعز من قبضة العصابات.
- انهاء حالة الإفلات من العقاب.
- رد الاعتبار لمدينة أرهقها التهميش والخذلان.
- بناء ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وقدرتها على حماية الحق والحياة.

اليوم يقف أبناء تعز أمام مفترق طرق: إما أن يتحول دم افتهان إلى مجرد خبر عابر يطويه النسيان، أو أن يكون الشرارة التي تشعل معركة حقيقية لإنقاذ المدينة من براثن القتلة والفاسدين، وتعزيز العدالة الاجتماعية والسياسية.

فلتكن الرسالة جلية: دم افتهان لن يُمحى بطلقة أودت بحياة قاتلها، بل سيظل راية مرفوعة لمعركة طويلة من أجل عدالة لا تتجزأ، وأمن لا يُشترى، ومدينة لا يحكمها سوى القانون، ووعي شعبي قادر على تغيير الواقع وحماية المستقبل.